

# Corporate Governance: Article Review<sup>1</sup>

Shahbaa Hazim Hamed, Dr. Muthana Zahim Faisal

College of Administration and Economics, University of Baghdad, Iraq.

DOI:10.37648/ijrssh.v13i02.041

Received: 26 April 2023; Accepted: 01 June 2023; Published: 07 June 2023

## ABSTRACT

The purpose of this article is to provide a comprehensive definition of corporate governance and to review the existing literature on the subject. The researchers examine various corporate governance theories, including agency theory, stakeholder theory, and resource-based theory. The study concludes by emphasizing that the primary goal of corporate governance theories is not to examine how managers govern but rather to analyze how governance operates in an company.

**Keywords:** Corporate governance; Agency theory; Stakeholder theory; Resource-based theory; Resource dependence.

## المستخلص

الغرض من هذه المقالة هو تقديم تعريف شامل لحوكمة الشركات ومراجعة الأدبيات الموجودة حول هذا الموضوع. يدرس الباحثون نظريات حوكمة الشركات المختلفة، بما في ذلك نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح والنظرية القائمة على الموارد. وتختتم الدراسة بالتأكيد على أن الهدف الأساسي لنظريات حوكمة الشركات ليس دراسة كيفية حكم المديرين بل تحليل كيفية عمل الحوكمة في الشركة. الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، نظرية الوكالة، نظرية أصحاب المصالح، النظرية القائمة على الموارد، الاعتماد على الموارد.

## أولاً: مقدمة

كان للتغيرات في البيئة الخارجية منذ بداية عام 2000 تأثير كبير على ممارسات حوكمة الشركات (CG) في جميع أنحاء العالم، وتغيرت أنظمة حوكمة الشركات جنباً إلى جنب مع عولمة الاقتصادات والشركات. تمثيل الإجراءات استجابة للظروف الخاصة (Daidj, 2016:2). كان يُنظر إلى (CG) تقليدياً على أنها آلية لمواءمة مصالح الإدارة مع مصالح المساهمين، الناتجة عن الفصل بين الملكية والسيطرة على الشركة. يتطلب نظام (CG) آلية تقلل من تضارب المصالح بين المستثمرين والتي من شأنها أن تعيق نمو قيمة الشركة (Jwa & Lee, 2004:65)، وتعمل الحوكمة على خفض تكاليف الوكالة وتوليد القيمة للمساهمين على المدى الطويل عبر التركيز على مسؤوليات رقابة قرارات مجلس الإدارة ووظائف الإدارة في صنع القرار المتخذة من

<sup>1</sup> How to cite the article: Hamed S.H., Faisal M.Z. (June 2023) Corporate Governance: Article Review; *International Journal of Research in Social Sciences and Humanities*, Vol 13, Issue 2, 513-520, DOI: <http://doi.org/10.37648/ijrssh.v13i02.041>

قبل كبار المسؤولين التنفيذيين (Rezaee, 2009:34)، وهذا يعني أن وضع معنى الحوكمة موضع التنفيذ يتطلب هيكل حوكمة مؤسسي، وهي آلية مصممة لتقليل تضارب المصالح بين المستثمرين وإدارة الشركات التي تسعى إلى تحقيق التناغم بين أهداف مساهميها أو مجلس الإدارة أو الإدارة أو الهيئات التنفيذية (Khansalar et al., 2015:43).

يعود سبب وجود (CG) إلى حد كبير إلى الأزمات الناشئة وفصائح الشركات، ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أنها لم تقتصر عليها فقط، فقد تجد الشركات التي تطبق المبادئ بشكل أفضل تكلفة رأس مالها تكون منخفضة وسيولتها وقدراتها المالية وسيولتها مرتفعة، وسيتم إجراء مراقبة أفضل وسيتم الاحتفاظ بالتمويل لفترة أطول. بالإضافة إلى زيادة قيمة العلامة التجارية والحفاظ على استقرار السوق المالي، تمنع مبادئ الحوكمة أي شخص من امتلاك صلاحيات خاصة وتزيد من الشفافية عبر تشكيل آليات رقابية داخل الشركات (Serbetci, 2011:8). الهدف من الحوكمة هو توفير حماية أفضل للمستثمرين في البلدان ذات التغطية القانونية الأقل. تقدم البلدان الواقعة في بيئة القانون العام (بلدان القانون العام) حماية قانونية أفضل من البلدان ذات التقاليد في القانون المدني (بلدان القانون العام). لهذا السبب، تحتوي الأخيرة على العديد من أدوات الحوكمة الرشيدة الأفضل من نظيراتها في بلدان القانون العام (Zattoni & Cuomo, 2008).

### ثانياً: تعريف حوكمة الشركات

يحدد هيكل (CG) توزيع المسؤوليات والحقوق بين مختلف المساهمين في الشركة، كمجلس الإدارة والمديرين وحملة الاسهم والأطراف المعنية الأخرى، ويفصل القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بشأن مسائل الشركات (Hebble & Ramaswamy, 2005).

التعريف 1: تشير حوكمة الشركات (CG) إلى نظام القواعد والممارسات والهياكل التي تحدد كيفية توجيه الشركة والتحكم فيها. وهو ينطوي على توزيع المسؤوليات والحقوق بين مختلف أصحاب المصلحة، مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين والأطراف المعنية الأخرى. الهدف الرئيسي من حوكمة الشركات هو ضمان توافق مصالح المساهمين مع مصالح الإدارة، وأن الشركة تدار بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وأخلاقية (Hebble and Ramaswamy, 2005). بالإضافة إلى ذلك، يمكن العثور على تعريفات أخرى لـ (CG) في متن الأدبيات الموجودة. إذ تختلف مفاهيم إدارة الشركات في تعريفها اختلافاً كبيراً (Claessens, 2003). وضعت كل هذه التعريفات التي نفذت منذ (1992) مبادئ توجيهية ومبادئ لإدارة ومراقبة أنشطة الشركة وركزت على تحديد العمليات التي تضمن تحقيق الموارد الاستثمارية التي يوفرها المستثمرون لتحقيق الربحية والكفاءة، بما يتوافق مع التوقعات التي تم تنفيذها منذ ذلك الحين. (CG)، وحسب لجنة (Cadbury 1992)، هي نظام يهدف إلى توفير الرقابة والتوجيه لشركة ما، وكما قدموا تعريفاً آخر "إنها العملية التي يتوقع ممولي المنظمة من خلالها أن يشهدوا عائداً على استثماراتهم." تشير حوكمة الشركات

**(CG)** إلى مجموعة الأنظمة والقواعد والممارسات التي يستخدمها المساهمون والإدارة ومجلس الإدارة أنفسهم والوفاء بمسؤولياتهم تجاه المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين. تستخدم المجموعة الاستثمارية مجاميع متنوعة من الأدوات للتأثير على إجراءات مجلس الإدارة، بما في ذلك وضع معايير **(CG)** وتقديم قرارات المساهمين، بما في ذلك التنوع والاستقلالية لمجلس الإدارة والمكافآت والتعويضات والمساءلة **(Kumar,2017:27)**. وعرفت حسب (OECD) " مجموعة العلاقات

القائمة بين مجموعة من الاطراف على ادارة الشركة ومجلس الادارة وحملة الاسهم والمساهمين" (OECD,2019)، كما يُعرّف المعهد الإندونيسي حوكمة الشركات بأنها العمليات والهياكل المطبقة في إدارة الشركة التي يتمثل هدفها الأساسي في تحسين وتعزيز قيمة المساهمين على المدى البعيد مع الاهتمام بمصالح أصحاب المصالح الآخرين **(Ukhriyawati,et.al,2017:251)**. عرفها **(Bachev,2009)** " كياناً قانونياً مستقلاً ومكتفياً بذاته، له هيكل إداري مستقل وأنظمة وقواعد داخلية مستقلة، فإنه يمكن الشركة من أن تدار بشكل استراتيجي لتحقيق أهدافها الأساسية وتوفير هيكل إدارة شامل وأنظمة ولوائح داخلية مستقلة، لإدارة الشركة بطريقة مخصصة، بعيداً عن سيطرة أي شخص فيها، لتمكينهم من تحقيق أهدافهم بصفتهم الخاصة، إلى الحد الذي لا يتقاربون فيه مع مصالح الفئات الأخرى ذات الصلة". وعرفها **(Sun,2007)** " النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركة والتحكم فيها والذي يحدد الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركة في أنشطة الشركة، كمجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة. كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الخاصة بالشركة، كذلك يحدد وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء.

في هذا الصدد، من الضروري إثبات أنه لا يوجد تعريف مميز يصف على وجه التحديد معنى **(CG)** عند مراعاة الخصائص المتكاملة لنظام **(CG)**، وبالتالي، هناك بعض الجدل والارتباك فيما يتعلق بتعريف حوكمة الشركات **(Windsor, 2009)**.

### وتتمثل أهداف الحوكمة **(Fernando,et.al,2017:44-45)**

- المساواة: يجب أن تضمن الحوكمة معاملة عادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك مساهمي الصغار والأجانب وأصحاب المصالح الآخرين كالموظفين والمجتمع والزبائن.
- الشفافية: وتعني الانفتاح واستعداد الشركة لتقديم معلومات واضحة للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين في جميع مراحل سير العمل.
- المسائلة: تشير إلى الالتزام والمسؤولية لتقديم تفسيرات أو سبب لإجراءات وسلوك الشركة.
- الائتمان: يجب على المديرين الذين هم وكلاء المساهمين الذين يستثمرون الأموال ويملكون المنظمة أن يتصرفوا بثقة أثناء أداء واجباتهم، ويجب عليهم التصرف بإخلاص.
- الموثوقية: يركز على تريبب الكلمات والالتزام المديرين تجاه جميع أصحاب المصالح.

- الكرامة: هي احترام حقوق وامتيازات جميع أصحاب المصالح. في العديد من المناسبات قد يكون هناك تضارب في المصالح في حماية حقوق وامتيازات مختلف أصحاب المصالح. يمثل المساهمون الأقلية الفئات الأكثر تضرراً في منظمة الشركات.
  - الاستجابة: وتعني الاستجابة بكفاءة وفعالية لاحتياجات المجتمع.
- فهيكل الملكية هو واحد من الأبعاد الرئيسية لحوكمة الشركات (CG) ويبدو ان حجم الهيكل يتحدد في ضوء خصائص (CG) الأخرى على المستوى الدولة مثل تطوير سوق الأوراق المالية وطبيعة تدخل الدولة والتنظيم فالاختلافات في هيكل الملكية يمتلك اثنين من النتائج الواضحة لـ (CG) منهجية، فالمساهمون يمتلكون الحافز والقوة لتأديب الإدارة. من ناحية أخرى فان الملكية المتركة نحو هدف معين ستخلق الظروف الملائمة لظهور مشكلة جديدة (Desender,2009:2).

### ثالثاً: معايير حوكمة الشركات (CG):

على الرغم من عدم وجود معايير عالمية متفق عليها تحدد الحوكمة الرشيدة، فإن هذا لا يمنع اللجان المتخصصة رفيعة المستوى من التوصية بمعايير محددة للمشاركين في السوق. على سبيل المثال، في ديسمبر 1992، تم تفويض (لجنة Cadbury) من قبل حكومة المملكة المتحدة "للمساعدة في تحسين معايير (CG) ومستوى الثقة في إعداد التقارير المالية والتدقيق"، نشرت هذه اللجنة معايير أفضل الممارسات التي تقدم توصيات لقياس الأداء بعدة طرائق في الحوكمة. الغرض من حوكمة الشركات هو حماية حقوق أصحاب المصالح، وخاصة المساهمين، على أساس مستمر وطويل الأجل. تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة عن الشركة، التأكد من وجود هيكل إداري تنظيمي جيد داخل المنظمة يكون كل عضو في الشركة في مكانه المناسب ويحدد هذا الهيكل صلاحياته ومسؤولياته (Ismail et al.,2023).

ونتيجة لذلك، يلتزم المالكون باستخدام المبادئ والآليات التي ترتقي بمعناها الواسع إلى رقابة جيدة على أنشطة شركاتهم، وبالتالي الاستفادة من اعتماد وتطبيق ممارسات الأسئلة والأجوبة. خاصة عند تبني مبادئ الإفصاح والشفافية (Grantham,2020). ومع ذلك، فإن الالتزام بهذه المعايير لا يؤدي دائماً إلى نظام حوكمة فعال. شركة إنرون، فقد امتثلت لمتطلبات بورصة نيويورك، بما في ذلك شرط الحصول على أغلبية الأعضاء المستقلين ولجنة تدقيق وتعويضات مستقلة تماماً، لكنها فشلت في العديد من الجوانب القانونية والأخلاقية. يمكن الاعتماد على النقاط الآتية كمعايير للحوكمة وهي:

1. الإمتثال للقوانين والتعليمات والقرارات الصادرة عن الحكومة.
2. مراعاة القرارات والتعليمات الصادرة عن الجمعية العمومية للمساهمين.
3. كفاءة وفعالية الأداء في تحقيق الأهداف التأسيسية للشركة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.
4. نتبع أفضل الممارسات لضمان نزاهة العمليات المحاسبية والإدارية.

5. الدقة والموضوعية والاكتمال وشفافية الإفصاح وحسن توقيت التقارير المالية وغير المالية

رابعاً: نظريات حوكمة الشركات

## 1. نظرية الوكالة

تمثل واحدة من النظريات السائدة التي هيمنت على أبحاث مجالس الإدارة (García-) (Meca & Palacio,2018). ووفقاً لنظرية الوكالة، يتصرف المديرون وفقاً لمصالحهم الخاصة بدلاً من مصالح المساهمين، وقد يكون هؤلاء المديرين متحمسين لتوليد الحوافز عبر القيام بأنشطة تقيدهم ولكنها مكلفة للمساهمين (Kyere & Ausloos,2021)، في عام (1932). ظهرت نظرية الوكالة والتي أشارت إلى أن هناك فصلاً بين ملكية رأس مال الشركة، عملية الإشراف، الإشراف (Aboukhadeer et al.,2023). تؤكد نظرية الوكالة على علاقات الوكالة التي يفوض فيها أحد الأطراف (المدير) سلطته إلى طرف آخر (الوكيل)، في سياق المنظمات، فإن المالكين هم المديرون والمديرون هم الوكلاء، وتوصف علاقة الوكالة: " كإتفاق يقوم من خلاله شخص أو أكثر المدير (المديرون) بتفويض سلطاتهم إلى شخص آخر (الوكيل) للعمل من أجلهم، وتجادل نظرية الوكالة، التي لها جذورها في النظرية الاقتصادية والتي طرحها (Alchian & Demsetz,1972)، بأن لا تطبق المؤسسات هياكل حوكمة مناسبة لحماية مصالح مساهميها. ويقول المديرين إنهم لن يتصرفوا بما يخدم مصلحة المساهمين إلى الحد الأقصى ما لم يتم تنفيذ هياكل حوكمة مناسبة في المنظمات الكبيرة لحماية مصلحة المساهمين (Tandoh et sl.,2022). وفقاً لوجهة النظر، هناك أنواع مختلفة من السمات والميزات التي يمكن أن تؤثر على اتخاذ قرارات الشركة، بما في ذلك المجالات المتعلقة بمتغيرات الوكيل (Mohammad et al.,2018). بشكل عام، تتمتع الشركات الكبيرة بإمكانية الوصول الأفضل للأسواق المالية، على عكس الشركات الصغيرة، إذ تجد أن هذه الخطوات مهمة لبدء زيادة رأس المال مع انخفاض النفقات وقيود الحمى (Tsalavoutas et al.,2020). يمكن الاستنتاج أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على صنع القرار في الشركات منها حجم العمل (Shakatreh et al.,2022).

## 2. نظرية أصحاب المصالح

تستند النظرية إلى افتراض أن المساهمين ليسوا الفئة الوحيدة الوحيدة التي لها مصلحة في الشركة، إذ تفترض أن الزبائن مهتمون بالمنظمات التي يتعاملون معها ويتأثرون بنجاحها أو فشلها. من أجل الحصول على عائد عادل من معاملاتهم مع الشركة. تتعدد أمثلة أصحاب المصالح، أي المستثمرين، والموظفين، والمجموعات السياسية، والزبائن، والمجتمعات المحلية، والحكومات، والموردين، والشركات ذات الصلة بالأعمال. من ناحية أخرى، تدافع النظرية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتجادل بأنه من الضروري تنفيذ القضايا والمخاوف الأخلاقية حتى لو أدت إلى أرباح أقل على المدى الطويل. وفقاً لهذه النظرية، يتحمل مجلس

الإدارة مسؤولة أن يكون الوصي على مصالح جميع أصحاب المصالح والتحقق من صحة ممارسات الشركة (Donaldson & Preston,1995:69).

وهناك طريقة شائعة جدًا للتمييز بين الأنواع المختلفة من أصحاب المصالح، ويمكن تصنيفهم على أنهم المالكين والمساهمين، الموظفون، المجتمعات المحلية، المجهزون، الدائنون، الحكومات، الزبائن، الإدارة (Daft,et.al,2020:31).

### 3. نظرية الاعتماد القائم على الموارد

تناولت دور أعضاء مجلس الإدارة باعتبارهم مزودين للموارد التي تحتاجها الشركة وللمديرين التنفيذيين، مع تقديم المساعدة لانجاز الأهداف التنظيمية، وتوضح النظرية أن أعضاء مجلس الإدارة يمارسون دوراً مهماً في توفير الموارد الرئيسية للشركة عبر علاقاتهم مع البيئة الخارجية، وتشمل الموارد المعلومات، مهارات، الوصول الى الجمهور الخارجي المستهدف كالمشترين والموردون، وصانعي السياسات العامة، والهيئات التشريعية. فضلاً عن ذلك، فإن توفير الموارد يعزز الوظائف التنظيمية ويعزز أداء الشركة ونموها وبقائها. تسمح النظرية بوجود تدخل من قبل مجلس الإدارة، والذي يوفر بعد ذلك دعماً مالياً وبشرياً قوياً وغير ملموس للمديرين التنفيذيين.

تدعي النظرية أنه من الممكن الافادة من خبرة أعضاء مجلس الإدارة المتقنين في التدريب والمتابعة مع المديرين التنفيذيين لتحسين الأداء التنظيمي. وفقاً لهذه النظرية، يمكن لأعضاء مجلس الإدارة الاستثمار في شبكات الاتصال الخاصة بهم لتوفير الدعم اللازم لاستقطاب موارد الشركة. تقترح النظرية أن المديرين يجب أن يحصلوا على بعض الدعم من قبل مجلس الإدارة للقرارات المتخذة (Abdalla & Valentine,2009).

### خامساً: الاستنتاجات

في أوائل عام 1999، بعد تراكم نتائج انهيار العديد من الشركات الكبرى، ظهر النقاش حول حوكمة الشركات بشكل واضح. على الرغم من تنامي الوعي والاهتمام بحوكمة الشركات (CG) منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن استخدام مبادئ (CG) يعود إلى مئات السنين إلى القرن السابع عشر، على الرغم من أنها لم تُطبق بشكل مباشر ولم تُعط اسماً محددًا في ذلك الوقت أو القانون أو التشريع الحاكم. لمتطلبات تطبيق المفاهيم في الأعمال. بالإضافة إلى اختبار نظرية الوكالة، فإن تطبيق آليات ومبادئ ضمان الجودة مهم أيضاً، لأن أحد الأهداف الرئيسية لضمان الجودة هو توسيع الوكالة. تعكس الأدبيات الواسعة تنوع المناهج النظرية لحوكمة الشركات. على عكس مصطلح (CG)، مهما كان غامضاً، فإنه يقودنا أحياناً إلى استنتاج أن الغرض من نظرية (CG) ليس دراسة كيفية حكم المديرين ولكن في كيفية الحكم وإدارتها تدار.

بدءاً من النماذج المالية القائمة على حماية مصالح المساهمين، تطورت نظرية (CG) إلى نماذج أكثر تعقيداً تشمل جميع مجموعات أصحاب المصالح وتركز بشكل أكبر على الجوانب الإنتاجية / المعرفية لتوليد القيمة. لقد كان تطوراً متأثراً بنظرية الشركة الذي أدى إلى الانتباه إلى الأهمية المتزايدة لرأس المال البشري منذ تكوين المنافسة. يبدو أن نقاط القوة تعتمد في الغالب على المهارات. في بعض الحالات، تهدف مناهج (CG) إلى إنشاء مجموعة من العلاقات والظروف التي تفضل مشاركة المساهمين في إضافة القيمة بدلاً من الجهات الفاعلة واللاعبين الآخرين في سلسلة قيمة الشركة. في حالات أخرى، تأخذ (CG) في الاعتبار أن أولئك الذين يساهمون في تكوينها يجب أن يشاركوا في توزيع هذه القيمة المضافة. من وجهة نظر نظرية، تستند الأدبيات المستخدمة لشرح العلاقة بين خصائص معينة للشركات، ولا سيما العلاقة بين الأداء المالي الذي يستخدم (CG) والمتغيرات المستقلة الأخرى، على الافتراضات النظرية المقترحة، كنظرية الوكالة (Smith,1776)، نظرية أصحاب المصالح (Fremann,1984)، نظرية الاعتماد على الموارد (Donaldson,1990) وغيرها من النظريات الأخرى.

هناك نظريات ظهرت من مختلف التخصصات، مثل (CG) والاقتصاد وإدارة الأعمال والقانون وعلم الاجتماع وعلم النفس. ينصب التركيز هنا على بعض النظريات التي نشأت منها نظرية الوكالة (الاقتصاد). نظرية أصحاب المصالح (الإدارة)، الغرض من (CG)، هو توفير حل للصراع الأبدي بين المساهمين وإدارة الشركة. جاء تنفيذ (CG) نتيجة للضغوط والتصورات والرغبات الحقيقية لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

**Financial support and sponsorship:** Nil

**Conflict of Interest:** None

## REFERENCES

1. Abdalla,H.& Valentine, H.,(2009),“Fundamentals and Ethics Theories of Corporate Governance “ Middle Eastern Finance and Economics .
2. Aboukhadeer, E. A. S., Azam, S. M. F., & Albattat, A. R. S., (2023), "Corporate Governance and International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) on the Quality of Accounting Information in Libyan Government Sector", International Journal of Professional Business Review, 8(1), e0812.
3. Alam , A. A., & Chouaibi , J. (2022), "Sound Governance and Its Role in Promoting Efficiency Performance of Government Units in Telecommunication Sector", International Journal of Professional Business Review, 7(5), e0890.
4. Bachev,H.,(2009)",Mechanisms of governance of sustainable development", Journal of Applied Economic Sciences (JAES), 4(08), 169-184.
5. Daft , R. L. , Murphy, J. & Willmott, H.,(2020) “Organization Theory & Design : An International Perspective” Cengage Learning EMEA (4th ed) .
6. Daidj, N.,(2016),"Strategy, structure and corporate governance: Expressing inter-firm networks and group-affiliated companies", Routledge.
7. Desender , Kurt A. ,(2009),"The relationship between the ownership structure and the role of the board, V. K. Zimmerman Center for International Education and Research in Accounting University of Illinois.

8. Donaldson, T. & Preston, L. E. (1995), "The Stakeholder Theory of the Corporation: Concepts, Evidence and Implications", *Academy of Management Review*, Vol. (20), No. (1).
9. Fernando, A., Muraleedharan, K. P. & Satheesh E. K., (2017), "Corporate Governance principles, policies and practices", Pearson India Education Services, (3rd ed).
10. García-Meca, E., & Palacio, C. J., (2018), "Board composition and firm reputation: The role of business experts, support specialists and community influential", *BRQ Business Research Quarterly*, 21(2), 111–123.
11. Grantham, R. B., (2020), "Law and practice of corporate governance. In *LAW AND PRACTICE OF CORPORATE GOVERNANCE* LexisNexis. Sydney.
12. Hebble, A., & Ramaswamy, V., (2005), "Corporate governance and firm characteristics (The Sarbanes-Oxley act of 2002)", *Journal of Business & Economics Research (JBER)*, 3(5).
13. Ismail, M. D., Kathim, A. M., & Al-Kanani, M. M., (2023), "Corporate Governance and its Impact on the Efficiency of Internal Control on Non-Profit Government Institutions: an Exploratory Study," *International Journal of Professional Business Review*, 8(1), e01155.
14. Jwa, S. H., & Lee, I. K. (Eds.), (2004), "Competition and corporate governance in Korea: reforming and restructuring the chaebol", Edward Elgar Publishing.
15. Khansalar, E., Dasht-Bayaz, M. L., & Maboodi, D., (2015), "Structure of board of directors and company's performance", *International Journal of Business and Management*, 10(11), 43-54.
16. Kumar, R., (2017), "Strategic Financial Management Casebook", Elsevier Inc
17. Mohammad, S. J., Abdullatif, M. and Zakzouk, F., (2018), "The effect of gender diversity on the financial performance of Jordanian banks", *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(2), pp.1-11.
18. Rezaee, Z., (2009), "corporate governance post-sarbanes-oxley act: regulation, requirement & integrated process", John Wiley & sons, Hoboken.
19. Serbetci, S., (2011), "Corporate Governance" LAP LAMBERT Academic Publishing.
20. Shakatreh, M., Mansour, A. M. A., & Alatyat, Z. A., (2022), "Corporate Tax Features in Jordan Affecting Business Decisions: Strengthening Finance Accountability in Emerging Economies", *International Journal of Professional Business Review*, 7(4), e0739.
21. Sun, W., (2007), "China's Banking Reform: A Corporate Governance Perspective", (Doctoral dissertation, University of Leeds).
22. Tandoh, I., Duffour, K. A., Essandoh, M., & Amoako, R. N., (2022), "Corporate Governance, Corporate Social Responsibility, and Corporate Sustainability: The Moderating Role of Top Management Commitment", *International Journal of Professional Business Review*, 7(2), e0309.
23. Tsalavoutas, I., Tsoligkas, F. and Evans, L., (2020), "Compliance with IFRS mandatory disclosure requirements: a structured literature review", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 40, p.100338.
24. Ukhriyawati, Catur F., Ratnawati, Tri & Riyadi, Slamet, (2017), "The Influence of Asset Structure, Capital Structure, Risk Management and Good Corporate Governance on Financial Performance and Value of The Firm through Earnings and Free Cash Flow As An Intervening Variable in Banking Companies Listed in Indonesia Stock Exchange" *International Journal of Business and Management*, Vol. (12), No. (8).
25. Windsor, D., (2009), "Tightening corporate governance", *Journal of International Management*, 15(3), 306-316.
26. Zattoni, A., & Cuomo, F., (2008), "Why adopt codes of good governance? A comparison of institutional and efficiency perspectives", *Corporate governance: an international review*, 16(1), 1-15.